

حركة التجارة في مرفأ بيروت تتراجع أكثر من ٥٠ % مسجلة أكبر انخفاض في تاريخها

كشف رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت إيلي زخور، عن تراجع كبير في إحصاءات مرفأ بيروت لشهر كانون الأول الفائت.

وقال زخور، إن التراجع يعود إلى الاجراءات التي اتخذتها المصارف، عبر وقف فتح الاعتمادات المستندية للتجار والصناعيين لاستيراد البضائع والمواد الأولية، ومنع تحويل الأموال وأجور الشحن البحري إلى الخارج، وهو ما تسبب بشل الحركة الاقتصادية في البلاد، وتراجع حركة المرفأ اللبناني والواردات المرفئية.

وأشار رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت، الى أن ال احصاءات أظهرت انخفاض الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة عبر مرفأ بيروت، إلى ٣٤٠ ألف طن في كانون الاول الماضي، مقابل ٦٨١ ألف طن في الشهر ذاته من العام ٢٠١٨، بتراجع هو الأكبر في تاريخ مرفأ بيروت بلغ ٣٤١ ألف طن بنسبة ٥٠ %.

وبحسب زخور، فقد تراجع عدد الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي إلى ١٥ ألف حاوية نمطية، مقابل ٣٤ ألف حاوية نمطية، بانخفاض نسبته ٥٦ %.

وقال إن هذا التراجع انعكس سلبا على مجموع الواردات المرفئية، التي بلغ مجموعها ١٤ مليون دولار، مقابل ١٧ مليون دولار، بتراجع ملموس قيمته ٣ ملايين دولار ونسبته ١٨ %.

وأعلن زخور أن "مجموع الحاويات التي تعامل معها مرفأ بيروت خلال كانون الاول من العام ٢٠١٩، سجل تراجعاً كبيراً ليبلغ ٧٢ ألف حاوية نمطية، وهو الرقم الأدنى الذي يسجله مرفأ بيروت في شهر واحد، مقابل ١٠٤ آلاف حاوية نمطية للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، بانخفاض قدره ٣٢ ألف حاوية نمطية ونسبته ٣١ %.

وتوقع زخور أن "يشهد مرفأ بيروت المزيد من التدهور في حركته الاجمالية و وارداته المرفئية مستقبلاً، في حال استمرت المصارف باعتماد "إجراءاتها الجائرة"، وقال إن هذا المسار السلبي سيفاقم أوضاع قطاع النقل البحري اللبناني سوءاً ويكبد القطاعات التجارية والصناعية المزيد من الخسائر الفادحة، ويساهم في ارتفاع نسبة البطالة في لبنان الى أعلى مستوياتها.

تراجع حركة مرفأ بيروت خلال كانون الأول ٢٠١٩ زخور: انخفاض وزن الصادرات والواردات ٥٠%

أعلن رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور أن "احصاءات مرفأ بيروت لشهر كانون الاول ٢٠١٩، أكدت ما كنا حذرنا منه مرارا، من أن تؤدي الاجراءات التي لجأت المصارف الى اعتمادها بوقف فتح الاعتمادات المستندية للتجار والصناعيين لاستيراد البضائع والمواد الأولية، ومنع تحويل الاموال وأجور الشحن البحري الى الخارج، الى شل الحركة الاقتصادية في البلاد وتراجع دراماتيكي بحركة المرفأ اللبنانية والواردات المرفئية، لا سيما مرفأ بيروت الذي يؤمن أكثر من ٧٠ في المئة من تجارة لبنان مع العالم الخارجي".

وأشار في بيان الى أن "الاحصاءات أظهرت انخفاض الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة عبر مرفأ بيروت الى ٣٤٠ ألف طن في شهر كانون الاول الماضي، مقابل ٦٨١ ألف طن للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، أي بتراجع هو الاكبر حتى تاريخه بلغ ٣٤١ ألف طن ونسبته ٥٠ في المئة. وتراجع عدد الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي الى ١٥ ألف حاوية نمطية مقابل ٣٤ ألف حاوية نمطية، أي بانخفاض غير مسبوق بلغ ١٩ ألف حاوية نمطية ونسبته ٥٦ بالمئة. وانعكس هذا التراجع سلبا على مجموع الواردات المرفئية التي بلغ مجموعها ١٤ مليون دولار مقابل ١٧ مليون دولار، أي بتراجع ملموس قدره ٣ ملايين دولار ونسبته ١٨ بالمئة".

وأعلن زخور أن "مجموع الحاويات التي تعامل معها مرفأ بيروت خلال شهر كانون الاول من العام ٢٠١٩، سجل تراجعاً كبيراً فبلغ ٧٢ ألف حاوية نمطية وهو الرقم الأدنى الذي يسجله مرفأ بيروت في شهر واحد، مقابل ١٠٤ آلاف حاوية نمطية للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، أي بانخفاض قدره ٣٢ ألف حاوية نمطية ونسبته ٣١ بالمئة".

وتوقع أن "يشهد مرفأ بيروت المزيد من التدهور بحركته الاجمالية ووارداته المرفئية مستقبلاً، في حال استمرت المصارف باعتماد اجراءاتها الجائرة، ما سيفاقم أوضاع قطاع النقل البحري اللبناني سوءاً وتكبد القطاعات التجارية والصناعية المزيد من الخسائر الفادحة، وارتفاع نسبة البطالة في البلاد الى أعلى مستوياتها والآتي أعظم".

ايلى زخور: مزيد من التدهور فى حركة مرفأ بيروت اذا استمرت المصارف باجراءاتها

أعلن رئيس الغرفة الدولية للملاحة فى بيروت ايلى زخور، فى بيان اليوم، "أن احصاءات مرفأ بيروت لشهر كانون الاول من العام الماضى، أكدت ما كنا حذرنا منه مرارا، من أن تؤدي الاجراءات التى لجأت المصارف الى اعتمادها بوقف فتح الاعتمادات المستندية للتجار والصناعيين لاستيراد البضائع والمواد الأولية، ومنع تحويل الاموال وأجور الشحن البحرى الى الخارج، الى شل الحركة الاقتصادية فى البلاد وتراجع دراماتيكي بحركة المرفأ اللبناينة والواردات المرفئية، لا سيما مرفأ بيروت الذى يؤمن أكثر من ٧٠ بالمئة من تجارة لبنان مع العالم الخارجى."

وأشار زخور الى "أن الاحصاءات أظهرت انخفاض الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة عبر مرفأ بيروت الى ٣٤٠ ألف طن فى شهر كانون الاول الماضى، مقابل ٦٨١ ألف طن للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، أى بتراجع هو الاكبر حتى تاريخه بلغ ٣٤١ ألف طن ونسبته ٥٠ بالمئة. كما تراجع عدد الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلى الى ١٥ ألف حاوية نمطية مقابل ٣٤ ألف حاوية نمطية، أى بانخفاض غير مسبوق بلغ ١٩ ألف حاوية نمطية ونسبته ٥٦ بالمئة. وانعكس هذا التراجع سلبا على مجموع الواردات المرفئية التى بلغ مجموعها ١٤ مليون دولار مقابل ١٧ مليون دولار، أى بتراجع ملموس قدره ٣ ملايين دولار ونسبته ١٨ بالمئة."

وأعلن أن "مجموع الحاويات التى تعامل معها مرفأ بيروت خلال شهر كانون الاول من العام ٢٠١٩، سجل تراجعا كبيرا فبلغ ٧٢ ألف حاوية نمطية وهو الرقم الأدنى الذى يسجله مرفأ بيروت فى شهر واحد، مقابل ١٠٤ آلاف حاوية نمطية للشهر ذاته من العام 2018، أى بانخفاض قدره ٣٢ ألف حاوية نمطية ونسبته ٣١ بالمئة."

وتوقع زخور أن "يشهد مرفأ بيروت المزيد من التدهور بحركته الاجمالية ووارداته المرفئية مستقبلا، فى حال استمرت المصارف باعتماد اجراءاتها الجائرة، ما سيفاقم أوضاع قطاع النقل البحرى اللبناينة سوءا وتكبد القطاعات التجارية والصناعية المزيد من الخسائر الفادحة، وارتفاع نسبة البطالة فى البلاد الى أعلى مستوياتها والآتى أعظم."

تراجع واردات مرفأ بيروت بنسبة ١٤% خلال سنة

أعلن رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور، في بيان امس، «أن احصاءات مرفأ بيروت لشهر كانون الاول من العام الماضي، أكدت ما كنا حذرنا منه مرارا، من أن تؤدي الاجراءات التي لجأت المصارف الى اعتمادها بوقف فتح الاعتمادات المستندية للتجار والصناعيين لاستيراد البضائع والمواد الأولية، ومنع تحويل الاموال وأجور الشحن البحري الى الخارج، الى شل الحركة الاقتصادية في البلاد وتراجع دراماتيكي بحركة المرفأ اللبنانية والواردات المرفئية، لا سيما مرفأ بيروت الذي يؤمن أكثر من ٧٠ في المئة من تجارة لبنان مع العالم الخارجي.»

وأشار زخور الى «أن الاحصاءات أظهرت انخفاض الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة عبر مرفأ بيروت الى ٣٤٠ ألف طن في شهر كانون الاول الماضي، مقابل ٦٨١ ألف طن للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، أي بتراجع هو الاكبر حتى تاريخه بلغ ٣٤١ ألف طن ونسبته ٥٠ في المئة. كما تراجع عدد الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي الى ١٥ ألف حاوية نمطية مقابل ٣٤ ألف حاوية نمطية، أي بانخفاض غير مسبوق بلغ ١٩ ألف حاوية نمطية ونسبته ٥٦ في المئة. وانعكس هذا التراجع سلبا على مجموع الواردات المرفئية التي بلغ مجموعها ١٤ مليون دولار مقابل ١٧ مليون دولار، أي بتراجع ملموس قدره ٣ ملايين دولار ونسبته ١٨ في المئة.»

وأعلن أن «مجموع الحاويات التي تعامل معها مرفأ بيروت خلال شهر كانون الاول من العام ٢٠١٩، سجل تراجعا كبيرا فبلغ ٧٢ ألف حاوية نمطية وهو الرقم الأدنى الذي يسجله مرفأ بيروت في شهر واحد، مقابل ١٠٤ آلاف حاوية نمطية للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، أي بانخفاض قدره ٣٢ ألف حاوية نمطية ونسبته ٣١ في المئة.»

وتوقع زخور أن «يشهد مرفأ بيروت المزيد من التدهور بحركته الاجمالية ووارداته المرفئية مستقبلا، في حال استمرت المصارف باعتماد اجراءاتها الجائرة، ما سيفاقم أوضاع قطاع النقل البحري اللبناني سوءا وتكبد القطاعات التجارية والصناعية المزيد من الخسائر الفادحة، وارتفاع نسبة البطالة في البلاد الى أعلى مستوياتها والآتي أعظم.»

تراجع حركة مرفأ بيروت ٥٦%

أعلن رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور، أنّ إحصاءات مرفأ بيروت لشهر كانون الاول من العام الماضي، أكّدت «ما كنا حدّنا منه مراراً، من أنّ تؤدي الاجراءات التي لجأت المصارف الى اعتمادها بوقف فتح الاعتمادات المستندية للتجار والصناعيين لاستيراد البضائع والمواد الأولية، ومنع تحويل الاموال وأجور الشحن البحري الى الخارج، الى شلّ الحركة الاقتصادية في البلاد وتراجع دراماتيكي في حركة المرافئ اللبنانية والواردات المرفئية، ولا سيما مرفأ بيروت الذي يؤمّن أكثر من ٧٠ بالمئة من تجارة لبنان مع العالم الخارجي».

وقال زخور: «إنّ الإحصاءات أظهرت انخفاض الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدّرة عبر مرفأ بيروت الى ٣٤٠ ألف طن في شهر كانون الاول الماضي، مقابل ٦٨١ ألف طن للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، أي بتراجع هو الاكبر حتى تاريخه بلغ ٣٤١ ألف طن ونسبته ٥٠ بالمئة. كما تراجع عدد الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي الى ١٥ ألف حاوية نمطية مقابل ٣٤ ألف حاوية نمطية، أي بانخفاض غير مسبوق بلغ ١٩ ألف حاوية نمطية ونسبته ٥٦ بالمئة. وانعكس هذا التراجع سلباً على مجموع الواردات المرفئية التي بلغ مجموعها ١٤ مليون دولار في مقابل ١٧ مليون دولار، أي بتراجع ملموس قدره ٣ ملايين دولار ونسبته ١٨ بالمئة».

وأشار زخور، أنّ «مجموع الحاويات التي تعامل معها مرفأ بيروت خلال شهر كانون الاول من العام ٢٠١٩، سجل تراجعاً كبيراً فبلغ ٧٢ ألف حاوية نمطية وهو الرقم الأدنى الذي يسجله مرفأ بيروت في شهر واحد، في مقابل ١٠٤ آلاف حاوية نمطية للشهر ذاته من العام ٢٠١٨، أي بانخفاض قدره ٣٢ ألف حاوية نمطية ونسبته ٣١ بالمئة».

وكانت أظهرت نتائج حركة مرفأ بيروت تراجعاً في حجم الشحن بنسبة ١٨,٢٩% خلال العام ٢٠١٩ إلى ٦,٥٢٤ ألف طن، من ٧,٩٨٥ ألف طن في العام ٢٠١٨. كما تراجعت عائدات المرفأ ١٤,١٠% على أساس سنويّ إلى ١٩٨,٨٩ مليون دولار في ٢٠١٩ مقابل ٢٣١,٥٣ مليون دولار في ٢٠١٨.